



هيئة التنسيق المركزي التخصصي

مقاربة أولية للهوية المهنية ومداخل الاشتغال الممكنة

عبد العزيز سنهجي، مفتش منسق مركزي لمجال التوجيه التربوي

لا نهدف من خلال هذه الورقة إلى معالجة إشكالية الهوية المهنية لهيئة التفتيش المركزي التخصصي في مستوياتها النظرية والعملية والسلوكية، أو في علاقتها مع الذات والآخر والذاكرة الجماعية، بقدر ما نروم الوقوف على هذه الهوية من خلال السؤال المتعلق بأدوار ومهام مفتشي التنسيق المركزي التخصصي في امتداداتها الأفقية والعمودية، لكونه من الأسئلة التي لم تنل حظها في المدارس والتحليل والتمحيص. إن أهمية هذه الهيئة لا تنفصل عن أهمية وقيمة التفتيش عموماً، وبالرغم من أن هذه الأهمية قد تزداد أو تنقص حسب السياقات والأولويات الإصلاحية والاختيارات الاستراتيجية، فإن مهمة التنسيق المركزي التخصصي في أبعادها العمودية والأفقية تظل دائماً من بين المهام الأساسية للمنسيقيات المركزية التخصصية، والتي بدونها ستحرم منظومة التربية والتكوين من مكنيزات التنظيم والضبط والتطوير وقراءة الواقع التربوي، وتفقد هيئة التفتيش جزءاً من كيائها وهويتها وخصوصيتها. ومنذ لجوء وزارة التربية الوطنية لخدمات هذه الهيئة، كانت لها مجموعة من الأدوار التي تؤديها في انسجام تام مع السياسة العامة لوزارة التربية الوطنية، ومقتضيات الوثائق القانونية والمذكرات الناظمة لمهام هيئة التفتيش وخاصة تلك المحددة للأدوار والمهام، سواء من حيث وضع التصورات العامة المؤطرة للممارسات التربوية بداخل التخصصات الدراسية والمجالات التربوية، أو تحويل تلك التصورات إلى مضامين وتوجيهات لتنظيم وتوجيه الفعل البيداغوجي والتربوي، وتتبع صيغ إنجازها داخل الجهات والأقاليم والمناطق التربوية والمؤسسات التعليمية بواسطة هيئة التفتيش التربوي بمختلف تخصصاتها ومجالاتها وأسلاك انتمائها. وعملاً على الارتقاء بالتخصصات الدراسية والمجالات التربوية، وحرصاً على الاشتغال بمبدأ العمل الجماعي والتدبير المشترك، انخرطت المنسيقيات المركزية التخصصية سنة 2009 في إعداد التقرير البيداغوجي السنوي الأول، لترجم مضامينها لاحقاً ضمن برنامج العمل التربوي الخاص بمديريات القطب البيداغوجي، حيث وصلت مساهمات المفتشين المركزيين التخصصيين

ضمن هذا البرنامج أكثر من 80%، أخذت أشكالاً مختلفة همت الإنتاج، والتتبع، والبناء، والتأطير والمشاركة... . وفي هذا السياق التربوي الموسوم بتعميم الاشتغال وفق آلية برنامج العمل، أصبح مفروضاً على المنسقيات المركزية التخصصية أن تشتغل وفق برنامج سنوي للعمل التربوي يتم هندسته من خلال ثلاثة مداخل أساسية: مدخل يروم تطوير المهام المتعلقة بالتخصصات والمجالات، باعتباره المحور المركزي لمهام المنسقيات المركزية التخصصية وشرط وجودها؛ ومدخل للعمل المشترك، باعتباره الضمانة الأساسية والكفيلة بتجسيد الشمولية والوحدة والتكامل؛ ومدخل لدعم برامج المديرية المركزية، وذلك من خلال تقديم الخبرة والدعم اللازمين والمواكبة الضرورية.

ولأجراء برنامج العمل السنوي والمساهمة في مشاريع الإصلاح وبلورة المخططات التربوية وفق توجهات الوزارة، يعمل المنسقون المركزيون التخصصيون تحت إشراف المفتشية العامة للتربية والتكوين، وبتنسيق مع المديرية المركزية، ويتم بلورة خصوصيات المهام المنوطة بكل منسقية مركزية تخصصية، من خلال ما يلي:

- استثمار التقارير الواردة من المنسقيات الجهوية؛
- تنسيق وتنظيم وتتبع أعمال المنسقيات الجهوية واستثمار نتائج أشغالها؛
- إعداد برامج عمل منتظمة لمواكبة العمل في مجال التخصص وتطويره وفق التوجهات العامة الوطنية وبتنسيق مع المديرية المركزية؛
- المساهمة في إعداد وتنفيذ مخططات التربية والتكوين على الصعيد الوطني وتقييمها؛
- المساهمة في إعداد الامتحانات والمباريات المهنية والوطنية أو الجهوية وتتبع إنجازها وتقييمها؛
- المساهمة في إعداد ومراجعة المناهج والبرامج الدراسية، وفي تقييم الكتب المدرسية، وفي تحديد الحاجيات من الوسائل التعليمية والدعامات التربوية؛
- الإشراف على إنجاز البحوث التربوية واستثمار نتائجها، والقيام بمهام البحث والتقصي بتكليف من المفتشية العامة للتربية والتكوين.

وإذا كان تجسيد المهام السالفة وخاصة تلك المتعلقة بالتقويم أصبح مطلوباً ضمن اختصاصات المفتشية العامة للتربية والتكوين تماشياً مع مقتضيات المرسوم رقم 2.11.112 بتاريخ 23 يونيه 2011، والذي أنط بالمفتشية العامة للتربية والتكوين مهاماً تتعلق أساساً بالتفتيش والمراقبة

والتدقيق وتقييم المصالح المركزية واللامركزية، والتنسيق والتواصل مع مؤسسة الوسيط، والتعاون مع كل من المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة. فإنه بموجب هذه المهام الجديدة أصبحت المفتشية العامة للتربية والتكوين مطالبة بمراقبة التدبير في كل مستويات منظومة التربية والتكوين، والابتعاد عن كل ما يحيل على التأطير وإعداد البرامج والمشاريع ووضع التصورات والمخططات التربوية. وعليه، وفي ظل المهام المؤسساتية والوضع الجديد، أصبحت عملية تطوير التخصصات الدراسية والارتقاء بمجالات التوجيه التربوي والتخطيط التربوي والشؤون المادية والمالية من داخل المفتشية العامة للشؤون التربوية، عبر آليات التنسيق المركزي التخصصي، غير ممكنة وصعبة الانتظام والتحقيق وخاصة في جوانبها التدييرية والإجرائية الميدانية. ولهذا أصبح من الضروري التفكير في صيغ تنظيمية مناسبة لتصريف المهام والاختصاصات الحيوية لهيئة التنسيق المركزي التخصصي، والإسراع في إرساء بنية إدارية مركزية تساهم في تدبير وقيادة كل القضايا المتعلقة بالتخصصات والمجالات التربوية تجنباً لكل فراغ يمكن أن يعصف بالمكتسبات والإنجازات والتراكمات ويحرم المنظومة من مهام وأدوار استراتيجية تقع في صلب التطوير والارتقاء بالشأن التربوي. ونعتقد أن آلية المجلس المركزي للتنسيق بحكم مكوناته ووظائفه وأدواره المتعلقة بتطوير التخصصات وتنسيق العمل المشترك أفقياً وعمودياً ودعم عمل المديرية المركزية، ومواكبة مختلف مجالس التنسيق بمستوياتها الجهوية والإقليمية، يمكن أن يشكل هيئة عليا للتنسيق التربوي تحرص على إبداء الرأي وتقديم الاستشارات، وبلورة الخطط التربوية وتجسيد وتتبع مختلف مشاريع الإصلاح وفق التوجهات والسياسات العامة لوزارة التربية الوطنية. وهكذا سيتم هندسة منظومة التفتيش بمدخلين متكاملين أساسين:

المدخل الأول: يحيل هذا المدخل على مهام متمحورة حول الحكامة وخاصة في جوانبها

المتعلقة بالتفتيش والتدقيق والمراقبة والتقييم، تتكفل بموجبه المفتشية العامة للتربية والتكوين، بإيجاد هيكلية تنظيمية متكاملة وشاملة ومستقلة الوظائف تمكنها من إنجاز أدوارها مركزياً وجهوياً وإقليمياً، وفق مقتضيات المرسوم المنظم لمهامها واختصاصاتها؛

المدخل الثاني: يحيل هذا المدخل على مهام التدبير والقيادة التربوية والمتعلقة أساساً

بالتأطير الفردي والمؤسسي وإعداد الامتحانات الإشهادية والمهنية وهندسة البرامج والمناهج التربوية وإنجاز البحث وتتبع المشاريع وبلورة الاقتراحات وإبداء الرأي وتقديم الاستشارة... تتكفل بموجبه مصالح الوزارة سواء مركزياً أو جهوياً أو إقليمياً أو محلياً، لإيجاد بنيات وظيفية مستقلة بيداغوجياً وتربوياً، مستوعبة للأدوار والمهام بشكل يضمن الانسجام والتكامل، وذلك عبر آليات

التنسيق في امتداداتها المحلية والإقليمية والجهوية والمركزية، كآليات داعمة لجودة الأداء التربوي تشتغل وفق برامج تعاقدية تروم تنفيذ السياسة العامة للوزارة، وتهدف إلى تطوير وضبط سير اشتغال منظومة التربية والتكوين.

إن الهندسة المقترحة ستمكن لا محالة من إزالة المهام المتناقضة ضمن اختصاصات هيئة التفتيش، وستساهم في رفع الحرج عن الهيئة عبر تجنبها ذلك الوضع الذي يجعل منها خصما وحكما في بعض الأحيان، ويبقى تنزيل هذين المدخلين السالفين رهين بتحديد المهام وتدقيق المسؤوليات وإبراز العلاقات في إطار نسقي استراتيجي تكاملي يحدد ويوفر شروط التعاون والتواصل الفعال والسريع بين مختلف المكونات والمستويات، ويتيح فعالية التدخلات والمبادرات في الحقل التربوي، ويسمح ببلورة القرارات بالسرعة المطلوبة لتطوير أداء المنظومة التربوية وتجويد خدماتها وتتبع وتقييم ومساءلة حصيلتها.

وكيف ما كانت السيناريوهات المرجحة من طرف المسؤولين على ملف تنظيم التفتيش، لا بد من الحرص على ترجمة التوجهات الحكومية نحو إرساء آليات الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد عبر ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتجسيد اللامركزية واللامركز في التنظيم المرتقب للتفتيش، وسيكون مفيدا أيضا استيعاب التنظيم القائم وتجاوزه في إطار من الترسيد والتطوير، عبر الانخراط في تقييم مؤسساتي للعمل بالصيغة الحالية لتنظيم التفتيش الذي بدأ العمل به منذ 2004، وخاصة في جوانبه المتعلقة بالعمل المشترك، وتدخلات مكوناته المختلفة سواء تعلق الأمر بمفتشي المواد الدراسية أو مفتشي مجالات التوجيه التربوي والتخطيط التربوي والشؤون المادية والمالية، نظرا لما تم تسجيله من إكراهات مرتبطة بتفاوت في توزيع الموارد البشرية وصعوبات تتعلق بكثافة وتعدد التدخلات وتفاوت صارخ في الحصيصة الممارس للتفتيش داخل التخصصات الدراسية والمجالات التربوية.

كل هذا بالطبع، يجب أن يتم في تناغم تام مع المستجدات والتحولات الوطنية والدولية التي طرأت على مهنة التفتيش، مع ضرورة الانتباه لخريطتي التكوين الأساس والمستمر الملائمتين للارتقاء بالقدرات وإنماء الكفايات لممارسة المهنة وفق منطق دينامي تطوري علاجي وقائي وتنموي، يقطع مع رتابة الممارسة الجامدة التقليدية، وينخرط في إطار تصور متجدد للمواقع والأدوار والمهام، ويضمن التوازن والتكامل بين جوانب التدبير والقيادة والجوانب الرقابية لمنظومة التربية والتكوين.

الرباط في : 26 دجنبر 2012